المجلس الوطني للبحوث العلمية

تقديم

من البديهي القول أن تطور الاقتصاد العالمي في العقود الثلاثة الماضية، وخاصة في الدول النامية كان مرتبطًا بشكل مباشر بما تبذله هذه الدول في مجالات العلم والتكنولوجيا والإبداع. فالدول الّتي نجحت في الاستفادة من إبداعات العلم والتكنولوجيا تعرف اليوم استقرارا اقتصاديا واجتماعيا، بينما تعاني أكثرية دول العالم الّتي لم تبذل جهدا كافيا في هذا المجال من مظاهر التخلّف الاقتصادي وتراجع مستوى المعيشة. كما أن من المهام الأساسية لمؤسسات العلم والبحث العلمي تقديم المشورة للحكومات والمجتمع حول تأثيرات التقدم المتسارع لتطبيقات العلم والتكنولوجيا، ويتولّى المجلس الوطني للبحوث العلمية هذه المهمة منذ إنشائه عام 1962 مباشرة من خلال مراكزه البحثية أو من خلال التعاون القائم مع المؤسسات الأكاديمية والعلمية في لبنان.

يمثّل ***مخطط سياسات العلم والتكنولوجيا والإبداع في لبنان*** ***STIP*** عصارة جهد مشترك لعدد كبير من العلميين اللبنانيين المحترفين والخبراء الدوليين الذين عملوا خلال ثلاث سنوات على بلورة **المخطّط** وإعداد الوثائق التي تتصف برؤية موضوعية على الصعيد المحلي وبتطلعات اقليمية ودولية لمستقبل التطور التقني والبحثي.

في إنجاز **المخطط** قام الخبراء بتحليل نقاط القوة والضعف والتحديات والفرص للقوى الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، مما مكنهم من تحديد الاحتياجات المجتمعية وبلورة توصيات بأولويات برامج البحوث العلمية ضمن برامج **المخطط**. وقد جرى إدماج تقارير أفرقة العمل المتخصصة في الوثيقة الأساسية التي سميت "**المخطط**"، الذي يمثل تحولاً جذرياً، ليس في عمل المجلس فحسب، وإنما في عمل مختلف الأطراف ذات العلاقة، من حيث بلورة تصور شامل يربط بين الاحتياجات المجتمعية والاقتصادية والاجتماعية، والقدرات البشرية المتوفرة في لبنان والقادرة على إيجاد الحلول لها. فهو يركز على الشراكة والتشاور بين كافة الأطراف المعنية في المجتمع، في التخطيط وفي كل مراحل التنفيذ.

يوصي **المخطّط** بمبادرات محددة في العديد من المجالات العلمية ذات التأثير المباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية بشكل خاص، بما في ذلك زيادة ملحوظة في الموارد المادية والبشرية المخصصة للبحوث، وتحديث البنى التحتية وتطويرها. وسوف يؤدي هذا التوجه في المدى المتوسط إلى نتائج اقتصادية ملموسة، ويدفع بالاقتصاد اللبناني ليصبح اقتصادا مبنيا على المعرفة، يمتلك قدرات وميزات تنافسية واضحة على الصعيدين الاقليمي والعالمي، وذلك بالاستفادة الأمثل من رأس المال البشري الشاب الذي يمثل ثروة لبنان الطبيعية الأولى.

إن الاستخدام الأكثر فاعلية للتكنولوجيا، وبالصيغ الأكثر إبداعا وتجديداً، هو الطريق الأمثل لإقامة مؤسسات إنتاج وخدمات ذات قيمة مضافة عالية. ومن خلال مثل هذه المؤسسات يمكن زيادة القدرة التصديرية وخفض العجز الهائل في ميزان التجارة الخارجية. كما أن الاستفادة القصوى من المعلومات، بمعناها الحديث، ومن التكنولوجيا المحلية والمستوردة، هي أمر في غاية الإلزامية في لبنان لإعادة تنشيط قطاعات الصناعات التحويلية، وبناء قطاع خدمات مستدام ومتين. إن المدخلات الإبداعية لجهود البحث والتطوير ومحفزات الريادة في الأعمال ستؤدي إلى قفزة نوعية في الإنتاجية في لبنان وإلى أداء أفضل في التصدير وتساهم في تخفيض عبء الدين العام، من خلال رفع وتيرة النمو الاقتصادي، وتوفير بدائل واعدة لاستثمارات رأس المال في مجالات حيوية في لبنان، تلبي الاحتياجات المجتمعية التي تم التعرف عليها في **المخطط**.

وقد تبنّى المجلس الوطني للبحوث العلمية هذا **المخطط** وسوف يعمل على تنفيذ توجهاته وتوصياته من ضمن برامجه الحالية ومن خلال البرامج الجديدة التي ستنشأ لهذه الغاية بالإضافة إلى اعتباره في أساس التعاون المنشود مع المؤسسات الجامعية والبحثية في لبنان.

يهدف **المجلس** إلى أن يصبح **المخطط** آلية تدفع العلميين في لبنان للانخراط في شراكة عملية مثمرة مع قطاعات الإنتاج والخدمات من خلال حثهم على ربط مخرجات بحوثهم العلمية بمدخلات هذه القطاعات، ومن خلال سعيهم للتعرف مباشرة على معوقات قطاعات الإنتاج، والعمل على إيجاد الحلول الواقعية لها. ويرتكز تنفيذ **المخطط** على الاستخدام الأمثل للقدرات البشرية والتسهيلات والمؤسسات المتوفرة في لبنان دون استثناء، ويسعى إلى تطويرها والبناء عليها وتعظيم الاستفادة منها. كما يسعى لاستقطاب القدرات اللبنانية الشابة التي تبحث عن عمل ومهنة مجدية، وتلك المنتشرة في المهجر والتي تتطلع إلى موطئ قدم لها يسهل عودتها المثمرة إلى الوطن.

يسعى **المخطط** إلى انخراط الباحثين والأكاديميين اللبنانيين في الشبكات العلمية العالمية، بما يسهل إطلاعهم على مستجدات العلم والمعرفة وبما يؤهلهم للمشاركة في أبحاث مشتركة عالية المستوى مع نظرائهم في الخارج وبشكل خاص الجاليات العلمية اللبنانية المنتشرة في العالم، بحيث يصبح لبنان جزءاً فاعلا في شبكة العلم والتكنولوجيا الأقليمية والعالمية.

ويتطلع **المجلس** إلى أن يكون **المخطط** خطوة أولى لبلورة **رؤية وطنية متكاملة لدور العلم والمعرفة والإبداع في النهوض بالاقتصاد الوطني.** كما يتطلع إلى أن تصبح هذه الرؤية قاسما مشتركا بين كافة المعنيين: من المجتمع العلمي إلى

المستفيدين في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إلى متخذي القرار، بهدف إعطاء دفع قوي للأولويات لتي تم تحديدها في **المخطط.** كما يأمل **المجلس** أن يساهم في تنمية "**ثقافة عامة للعلم والإبداع**" على مختلف المستويات في لبنان، تصبح طبيعة ثانية للمواطن اللبناني، تنمو في داخله من مراحل التعليم الأولى وترافقه في كل مراحل حياته العملية في ما بعد.

إن السعي للتشبه بدول آسيوية أو لاتينية لها إمكانات وظروف اجتماعية مماثلة للبنان، حققت في العقد الماضي نهضة متميزة في اقتصادها وصناعتها وجودة إنتاجها، هو سعي مشروع وموضوعي إذا ما اعتمدت الدولة سياسة واضحة لدعم البحث العلمي والإبداع التكنولوجي كأساس في برامجها التنموية والاقتصادية.

كما لابد من أن يبادر المجلس الوطني للبحوث العلمية بصفته قيما على تنفيذ **المخطط** لتطوير أدائه، وترشيد استعمال موارده العلمية والإدارية والمالية، وزيادة قدرته على استقطاب الكفاءات والخبرات العلمية الشابة والعريقة على السواء، واقتراح صيغ مرنة للتعاون والشراكة تتسم بالشفافية وبمعايير الجودة والأداء النوعي وتضمن انعكاسات ايجابية على قطاعات الإنتاج والتعليم العالي.

إن قيمة **المخطط** وجدوى اعتماده تبقى مرهونة في التبني الرسمي من قبل الدولة له، والتزامها مده بالدعم المالي المستمر لسنواته الخمس، من خلال قانون برنامج خاص. كما أن فعالية التنفيذ ترتبط بتجاوب مؤسسات أكاديمية، كالجامعة اللبنانية وجامعات خاصة مرموقة، مع برامجه واتفاقيات الشراكة التي سوف تعرض عليها.

في الختام، إن مخطط سياسات العلم والتكنولوجيا والإبداع هو عملية مستمرة ومتكاملة، والتقييم الدوري لها يبقى ضمانة لمصداقيتها ونجاحها في لبنان.

معين حمزه

الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية
مدير البرنامج